ملخص رسالة

أسلوب إشباع الحاجات الأساسية
" تجارب الدول النامية*

عبد العزيز عبد اللطيف الزيدان **

تمهيـــد

إن الهدف الجوهرى لعملية التنمية الاقتصادية يتمثل بتحسين شروط الحياة فى المجتمعات النامية. ففى مطلع النصف الثانى من هذا القرن وعندما حصلت العديد من الدول النامية على الاستقلال، أصبحت التنمية الاقتصادية هدفًا أسمى، حيث تمثل الهدف الرئيسى للسياسة التنموية برفع معدل نمو الناتج القومى الإجمالى.

مشكلة البحث:

وفى العقود اللاحقة أصبح واضحًا أن النمو الاقتصادى لا يعد كافيًا وحده لإحراز تحسينات كبيرة فى ظروف حياة الفقراء، وذلك فى العديد من الحالات، ذلك أن الدخول الحقيقية للأربعين بالمئة (٤٠٪) الأفقر من السكان قد بقيت منخفضة للغاية. بينما بقيت قيم المؤشرات الاجتماعية مثل العمر المتوقع عند الولادة Life Expectancy ومعدل الوفيات Mortality rates ومعدل التعليم Literacy rates متخلفة كثيرا وراء نظيراتها فى ادول المتقدمة.

أهمية البحث:

وفى ضوء ما تقدم فإن أسلوب إشباع الحاجات الأساسية Basic Needs Approach يعد استجابة موضوعية لتلك الظواهر وأوجه القصور فى السياسات

* ملخص لرسالة قدمت للحصول على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد من جامعة الموصل – العراق (١٩٩٥).
** قسم إعداد المدرسين التجاريين – كلية التجارة والاقتصاد – جامعة الموصل.

التنموية التى ركزت على النمو الاقتصادى (راجع، الزيدان، ١٩٩٦) ذلك أن أسلوب إشباع الحاجات الأساسية يتجه مباشرة إلى تبين ظروف حياة الفقراء ونحو إشباع حاجاتهم للسلع والخدمات الأساسية بصورة خاصة (راجع، الزيدان، ن ١٩٩، الفصل الأول)، كذلك فإنه فى نفس الوقت الذى يكون فيه من غير الممكن التواصل إلى اتفاق حول محتوى الحاجات الأساسية للفقراء، فإن محتوى تلك السلع والخدمات الأساسية المطلوبة يتباين من حالة إلى أخرى.

ذلك بالإضافة إلى أنه يصار فى بعض الحالات إلى تضمين الحاجات غير المادية فيها، مثل الحقوق السياسية والتشغيل والهوية الوطنية ... إلخ. غير أنه بالمقابل فإن بعض الحاجات الأساسية تعد قاسما مشتركا لدى كل الفقراء فى معظم الدول وهى تلك المتمثلة بالتغذية والخدمات الصحية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحى والسكن. وهى ما تعد حاجات إنسانية أساسية فى أرجاء واسعة من العالم وذلك لمساهمتها فى وجهين أساسيين من وجوه الحياة الإنسانية، وهما الصحة والتعليم (راجع، Stewart, 1985, 4 - 3) وفى هذا البحث سوف تؤخذ التحسينات فى الصحة والتعليم على أنها الأهداف الأولية لإشباع الحاجات الأساسية.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تقديم أساس لتعريف ماهية العناصر الاقتصادية الكلية الرئيسية لصناع القرار Policy- maker فى محاولتهم إشباع الحاجة الأساسية لسكانهم. وذلك عبر دراسة تجارب العديد من الدول النامية فى هذا الميدان.

فرضية البحث :

أن إشباع الحاجة الأساسية للسكان عملية ممكنة، وهى ليست مقصورة على اقتصاد دون آخر. إلا أن تلك العملية تختلف من حالة إلى أخرى.

أسلوب البحث :

لقد أصبح أسلوب إشباع الحاجات الأساسية أحد المحاور الرئيسية فى عملية التنمية الاقتصادية الحالية ولذلك فإن أسلوب البحث يتلخص فى تسليط الضوء على تجارب الدول النامية المختلفة فى ميدان إشباع الحاجات الأساسية وتحليلها.

١ - إنجازات مختلفة :

كان أداء الدول النامية فى إشباع الحاجات الأساسية يتباين كثيرا. كذلك فإن أرقام كل من مؤشرات العمر المتوقع عند الولادة، ومعدلات التعليم تقدم مؤشرات أولية لطبيعة الإنجاز.

فعلى سبيل المثال، من بين الدول ذات السكان فوق (٥٠٠٠٠٠) نسمة، فإن العمر المتوقع عند الولادة فى عام ١٩٩٠ قد قدر بين ٤٥ – ٤٩ سنة فى (١١) قطرا هى أفغانستان، أنجولا، بوتان، تشاد، أثيوبيا جمهورية لاو الديمقراطية، موريتانيا، النايجر، السنغال، الصومال (تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣).

كما أنه كان (٧٠) سنة أو أكثر، فى (١٠) دول، الأرجنتين، كوستاريكا، كوبا، هونج كونج، جامايكا، بنما، سنغافورة، جمهورية الصين، ترينداد وتوبوكو، أورجواى، (تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣).

كذلك فإن اختلافات مماثلة تظهر فى معدلات التعليم. ففى (١٧) قطرا نجد أقل من ٥٠٪ من السكان من البالغين يقرأون ويكتبون فى عام ١٩٩٠ وهى اليمن ٣٩٪ ليبريا ٤٠٪، توجو ٤٣٪، السنغال ٣٨٪، أنجولا ٤٢٪، بينين ٢٣٪، الصومال ٢٤٪، مالى ٣٢٪، النيجر ٢٨٪، بوركينا فاصو ١٨٪، أفغانستان ٢٩٪، وسيراليون ٢١٪، غينيا ٢٤٪ . (تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، ١٤٣) بينما (٨) أقطار لديهم معدلات تعليم للبالغين فوق ٨٠٪ أورجواى ٩٦٪ جمهورية كوريا ٩٦٪ شيلى ٩٣٪ الأرجنتين ٩٥٪ بنما ٨٨٪ جامايكا ٩٨٪ كوبا ٩٤٪، باراجواى ٩٠٪. (تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، ١٤٢). أن مدى ونوعية السلع والخدمات الأساسية فى الدول الأقل نموا كذلك تختلف كثيرا.

فعلى سبيل المثال ففى أفضل (٥) أقطار هناك ممرضة واحدة لكل ٤٣٢ من السكان، بينما فى أدنى (٥) أقطار فإن ممرضة واحدة تخدم أكثر ٣٦٠٠٠ من السكان (أنظر الجدول رقم «١»).

جدول رقم (١)

توفر الحاجات الأساسية فى الدول النامية فى منتصف السبعينات

	التعليم ١٩٧٦ تسجيل الابتدائى كنسبة مئوية من الفئة العمرية		الصحة ١٩٧٦ الأفراد لكل		المياه ١٩٧٦ النسبة المئوية للأفراد الذين يملكون المياه النقية	التغذية ١٩٧٤ المتوسط اليومى بالسعرات	كنسبة من المتطلبات
	ذكور	اناث	طبيب	ممرضة			
متوسط أدنى خمس أقطار	٢٤	٦	٥٦,٧١٠	٣٦,٧٦٤	٧	١٧٧٣	٧٦
متوسط أعلى خمس أقطار	١٣٥	١٢٧	٨٤٦	٤٣٢	٨٩	٣١٣٧	١٢٥

على أية حال، فإنه بين عامى ١٩٦٠، ١٩٩٠ فإن كل الدول النامية قد حسنت من توفير السلع الأساسية والخدمات مع أن تلك التحسينات لم تكن موحدة بين كل الأقطار. ذلك أن العمر المتوقع فى الدول النامية ذات الدخل المنخفض Low-income Countries قد ارتفع فى المتوسط من ٤٦ر٢ سنة عام ٩٦٠ إلى ٥٠ سنة فى عام ١٩٧٧ ثم إلى ٦٢ر٨ سنة فى عام ١٩٩٠.

وفى الدول النامية ذات الدخل المتوسط Middle-income Countries فإنه ارتفع من ٥٣ سنة فى المتوسط فى عام ١٩٦٠ إلى ٧٤ سنة عام ١٩٩٠.

كذلك فإن تحسينات مشابهة ظهرت فى معدلات التعليم Literacy rates فعلى سبيل المثال فإن معدل التعليم للبالغين فى الدول ذات الدخل المنخفض قد ارتفع من ٢٩٪ فى عام ١٩٦٠ إلى ٣٦٪ فى عام ١٩٧٧ ثم إلى ٤٦٪ فى عام ١٩٩٠ بينما ازداد فى الدول ذات الدخل المتوسط من نسبة ٥١٪ فى عام ١٩٦٠ إلى نسبة ٦٩٪ فى عام ١٩٧٧ وإلى ٧٦٪ فى عام ١٩٩٠.

ويمكن إرجاع سبب هذه الاختلافات الكبيرة إلى العاملين الهامين التاليين :

الأول : الأداء السابق للقطر فى توفير سلع وخدمات الحاجة الأساسية. ذلك أن القطر الذى كان أداؤه جيدا نسبيا فى عام ١٩٦٠ كان جيدا نسبيا كذلك فى عام

١٩٧٧ وعام ١٩٩٠، وبالعكس فمن بين ١٦ دولة نامية كان فيها العمر المتوقع فوق ٦٠ سنة فى عام ١٩٦٠، بلغ فوق ٧٠ سنة فى ١٤ دولة نامية فى عام ١٩٧٧ وبالعكس فحينما كان العمر المتوقع بأقل من ٦٠ سنة فى عام ١٩٦٠ لم يتجاوز ٧٠ سنة فى عام ١٩٧٧.

هنالك : اختلافات جوهرية فى معدل التحسينات بين عام ١٩٦٠، عام ١٩٧٧ وعام ١٩٩٠ بين الدول ولكن ظاهرة الارتباط المعنوى بين الأداء السابق والأداء الحالى عبر ٣٠ سنة تشير ليس إلى أهمية السجل التاريخى فقط، ولكنها تشير كذلك إلى حدود التقدم الكبيرة فى المتوسط.

أن العامل البارز الثانى الكامن وراء اختلاف أداء الدول : يتمثل بمستوى دخل الفرد Per capita income . ذلك أنه طالما كان هذا المستوى يعمل على تحديد وفرة الموارد، لذلك فإنه يساعد فى تحديد الإنفاق القومى على السلع والخدمات التى تؤثر على متغيرات العمر المتوقع والتعليم.

ولقد اتضح أنه لمجموعة من ٨٦ قطرا ناميا فى ١٩٧٥ كان ٥٢٪ من الاختلاف فى العمر المتوقع يرجع إلى الفروقات فى متوسط دخل الفرد.

وهذا يعنى أيضا أن عددا كبيرا من البلدان تؤدى بأفضل كثيرا (أو بأدنى كثيرا) مما هو متوقع بواسطة دخل الفرد لوحده.

أن العلاقة بين التغيرات فى دخل الفرد والتغيرات فى أداء العمر المتوقع والحاجات الأساسية هى أضعف كثيرا، مما يمكن توقعه ، فمن الناحية الفعلية فإن التغير فى دخل الفرد لا يقدم أى تفسير فى تغير العمر المتوقع بين ١٩٦٠ و١٩٨٠ . ففى الحقيقة كان عدم نجاح نمو الناتج القومى الإجمالى GNP فى إلغاء الفقر هو الذى قاد إلى التأكيد الجديد على إشباع الحاجات الأساسية.

أن سبب عدم إمكانية تفسير أداء الأقطار بصورة كاملة بواسطة دخول الأفراد، يعود إلى أن توزيع الدخل بين السكان يتفاوت بين الأقطار كما وأنه يتغير عبر الفترات الزمنية. ولذلك فإن المرء يتوقع أن يكون متغير دخل ال ٤٠٪ الدنيا من السكان وليس متوسط دخل الفرد، هو بحق العامل الحاسم فى تحديد مستوى أداء الحاجات الأساسية.

و من الواضح أن تلك الأقطار التى كان فيها العمر المتوقع أكثر ارتفاعا مما تشير إليه دخولها الفردية فإنها كذلك تكاد تشير إلى أنها ذات عدالة أكثر فى توزيع الدخل (Stewart, 1979, 24) ، فى نفس الوقت الذى تمنع فيه عدم ملائمة البيانات، من إجراء اختبار كامل لمعنوية توزيع الدخل، بينما تميل الأقطار التى تؤدى بأدنى مما هو متوقع إلى أن تكون ذات تفاوت بارز فى توزيع الدخل.

على هذا النحو فإن المجموعتين من الأقطار ذات أداء فى الحاجات الأساسية بأفضل مما هو متوقع، وتشمل الأقطار الاشتراكية التى تمتلك توزيعا لدخل أكثر عدالة، مثل الصين، كوبا، كوريا الشمالية. والاقتصادات المختلطة ذات التوجه نحو المساواة عبر آلية السوق مثل: جامايكا، جمهورية كوريا، سيرى لانكا وتايوان حيث إن لديها جميعا أداء أفضل مما هو متوقع فى إشباع الحاجات الأساسية من الناحية الأخرى فإن الأقطار ذات توزيع الدخل غير المتساوى نسبيا مثل الأقطار المنتجة للنفط لا تؤدى كما هو متوقع على أساس دخل الفرد. ولكن أقطارا أخرى بتوزيع دخل غير متساوى كثيرا تبدو بأن لها أداءً متوسطًا فى إشباع الحاجات الأساسية.

٢ - نماذج النجاح :

أن المؤشرات المستخرجة من احصاءات البلدان النامية بالإضافة إلى دراسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP تمكننا من تصنيف الأقطار طبقا لنجاحاتها. كما أنها تقدم نماذج معينة للنجاح.

ويبقى مؤشر العمر المتوقع Life Expectancy المؤشر المفرد الأكثر معنوية فى أداء الحاجات الأساسية. ولدى مقارنة الإنجازات فى العمر الموقع مع ما كان قد جرى توقعه على قاعدة مستوى دخل الفرد للقطر نحصل على طريقة فى تقويم أداء الأقطار.

إن الأقطار التى كانت إنجازتها فى العمر المتوقع فوق المستوى المتوقع بدرجة كبيرة تشكل نوعا من مزيج مختلط. فهى تشمل بورما، الصين، كوستاريكا، كوبا،

هونج كونج، جامايكا، كوريا الشمالية، جمهورية كوريا، بنما، باراجواى، سيرى لانكا، تايوان، تايلاند، الأروجواى وبصورة عامة فبإمكاننا التمييز بين ثلاثة أنماط من الاقتصادات التى انتهت إلى نجاح بارز.

٢ - ١ : الاقتصادات سريعة النمو ذات التوجه نحو السوق :

إن الأمثلة الناجحة تتضمن جمهورية كوريا وتايوان ذلك أن كلا منهما قد عمل على ربط النمو الاقتصادى السريع مع توزيع الأرض والدخل. كذلك فإن النمو الاقتصادى كان من النوع كثيف العمل Labour-intensive والخالق لفرص للتشغيل مع تأكيد بارز على رأس المال البشرى. وبالنسبة لهذه الأقطار فإن القوة الدافعة الأساسية فى إشباع الحاجات الأساسية تتمثل فى رفع الدخول بين كل قطاعات المجتمع لأن هذه الدخول العالية قد سمحت بزيادة الإنفاق على الحاجات الأساسية من لدن الأسر الفقيرة. كذلك فإن القطاع العام قد لعب دوراً تشجيعيًا فى تقديم شىء يقرب من التعليم الابتدائى الشامل والخدمات الصحية مع أن الاستهلاك العام كنسبة من الدخل القومى كان بأدنى من المتوسط لقد أظهرت هذه الاقتصادات أن الاستراتيجية ذات التوجه نحو السوق Market-oriented يمكن أن تنجح فى إشباع الحاجات الأساسية ومع توفير توزيع دخول، وتوزيع أرض متساو نسبيا ونمو اقتصادى سريع لا يترافق بزيادة اللامساوة فى توزيع الدخل.

٢ -٢ : الاقتصادات ذات التخطيط المركزى :

أن جمهورية الصين الشعبية وكوبا هى أمثلة على الأقطار الاشتراكية والتى كانت ناجحة نسبيا فى توفير الحاجات الأساسية، حيث كانت إنجازتها قائمة على التوليف بين الدخل المتساوى نسبيا والتخطيط مع أولوية أعطيت إلى الاستثمار الاجتماعى.

أن الإنجازات الكوبية (متوسط العمر المتوقع ٧٥ر٤ سنة والتعليم الابتدائى الشامل ٩٥٪) تعكس الأولوية العليا المعطاة للتعليم، الصحة، التغذية لدى الحكومة. لقد أنفقت كوبا نسبة مرتفعة للغاية من دخلها القومى على الصحة والتعليم، كما أن نظام التوزيع بالبطاقات Rationing والدعم قد ضمن الحد الأدنى من الإمداد

المتوازن للغذاء والملابس والسكن لكل السكان، بينما الانفاق على الاستهلاك الخاص غير الأساسى قد جرى تقليصه.

وعلى الرغم من عدم توفر البيانات الدقيقة، فإنه من المعتقد أن إعادة توزيع هامة للموجودات والمترافقة مع التشغيل الكامل قد حققت توزيعا للدخل قريبا من العدالة على أية حال، إن الأولوية العليا المعطاة للاستثمار الاجتماعى كانت على حساب الاستثمارات الانتاجية جزئيا.

٢ - ٣ : الاقتصادات المختلطة الموجهة نحو الرفاهية :

ان برنامج سيريلانكا يقدم مثالا أساسيا . ذلك أنه وبدخل فرد أقل من ٢٠٠ دولار بالسنة . فإن العمر المتوقع فى سيريلانكا ٧٠ر٩ سنة وأن ٨٨٪ من سكانها يعرفون القراءة والكتابة (وذلك عام ١٩٩٠).

أن المستوى الأعلى فى سيريلانكا كان نتيجة التدخل الحكومى الفعال فى الإمداد للعناية الصحية الشاملة، وبرامج التعليم، والدخول، ودعم الغذاء والتى عززت التوزيع المتساوى بصورة معقولة للدخل.

أن نظام البطاقات Food Ration قد شكل قرابة ٢٠٪ من السعرات للأسر ذات الدخول الإجمالية لأقل من ٤٠٠ روبية فى الشهر. وشكل الدعم فى عام ١٩٧٣، ١٤٪ من دخل الأسر عند مستوى الدخل. ذلك أن أثر الدعم على الصحة والتغذية كان ملحوظا فى عام ١٩٧٤ عندما حصل تقليص للحصة الغذائية الذى رافقه زيادة ملحوظة فى معدل الوفيات. لقد كان البرنامج شاملا حتى وقت قريب ولم يكن موجها لمجموعات معينة محتاجة. وأصبح توزيع الدخل أكثر تساويا بين ١٩٥٣، ١٩٧٣ وارتفعت حصة دخل الـ ٢٠٪ الأدنى من ٢ر٥٪ إلى ٢ر٧٪. وكان التوزيع المتساوى للضرائب والخدمات الحكومية والإعانات عاملا على تقليص عدم المساواة بمقدار الخمس طبقا لمعامل جيني Gini. Coefficient ولكن هذه النماذج الناجحة الثلاثة ليس من السهل استنساخها كنموذج عام، ذلك لأن كلا منها قد برز فى ظروف سياسية وتاريخية خاصة ومع ذلك فإنها تُعلِمُنا ببعض عناصر النجاح. لقد كان عدد كبير من

الأقطار ناجحا بشكل جيد وسجلت ١٠ أقطار عمرا متوقعا فوق ٧٠ سنة وهو ما يظهر أن تحسن الأداء يعد حقيقة ممكنة وإن كان بنسب مختلفة.

٣ - الحالات الأقل نجاحا:

وعلى العكس من النماذج السابقة، فإن التحليل يظهر انماطا من التنمية تترافق مع الإنجاز الضعيف أو المتواضع فى توفير الحاجات الأساسية وتتخلص هذه الأنماط بثلاثة أنواع من البلدان النامية.

٣ - ١: الاقتصادات الفقيرة جدا:

أن عددا من الأقطار الأفريقية الصغيرة تعد أمثلة لهذا النمط فهى تفتقر إلى كل العناصر المطلوبة لإشباع الحاجات الأساسية بصورة فعالة وهى ذات دخول منخفضة (نحو ١٠٠ دولار للفرد) . وإنتاجية مخفضة، بالإضافة إلى أن قطاعات الحاجات الأساسية الرئيسية يعد منخفضا جدا.

أن قطاعات الحاجات الأساسية ذات صلة قريبة ببعضها وهو ما يعنى أن التقدم فى أى قطاع مفرد لوحده من المحتمل أن يكون متغيرا فعالا فالخدمات الصحية العلاجية على سبيل المثال، تميل إلى أن تكون غير كفؤة بالكامل فى معظم الأحيان بسبب مستويات التغذية المنخفضة والممارسة الصحية الخاطئة والصحة الردئية والمستويات المنخفضة من الصحة العامة والماء الملوث، وكذلك فإن توفير الماء النقى وخدمات الصحة العامة يكون أثرها ضئيلا على الصحة بسبب عدم كفاءة الخدمات الأخرى خصوصا التعليم المتخلف الذى يمنع الفرد من الاستخدام الصحيح للخدمات. وإذًا فإن التقدم الآنى على كل الجبهات يكون معاقا بسبب نقص الموارد الضرورية كالأموال، الإدارة، والمهارات.

إن الآثار الصافية لعدم الكفاءة فى كل قطاعات الحاجات الأساسية فى هذه الأقطار تنعكس فى شكل مستويات عالية جداً من وفيات الرضع Infant والأطفال حيث يموت ٥٠٪ من الأطفال قبل بلوغهم الخامسة فى بعض المناطق ، وإلى إنحياز إقليمى

فى توزيع الخدمات والنتيجة إذن أن المستوى المنخفض للموارد الكلية فى هذه المجموعة من الدول يحد بقسوة من فعالية أى برامج لإشباع الحاجات الأساسية.

٣ - ٢ : النماذج ذات النمو السريع دون تقليص أساسى فى الفقر :

وهى الاقتصادات التى اتسمت بالفشل الواضح لظاهرة أثر تساقط الرذاذ Trickle down effect من فوائد النمو الاقتصادى وذلك لأن النمو الاقتصادى قد ترافق مع التردى فى توزيع الدخل، كما أن دخول الفقراء، قد فشلت فى المحافظ على متوسطاتها بل فى الواقع فإنها فى بعض الحالات قد هبطت وبالصيغ الحقيقية real terms ويعود ذلك أساسًا إلى أن عملية النمو الاقتصادى كانت ذات كثافة رأسمالية capital intensive وأنها تحابى القطاع الصناعى الحديث على حساب بقية الاقتصاد وفى العديد من الحالات فإن مستوى الخدمات العامة كان يعد منخفضا وتوزيع الخدمات العامة غير متساوى، ذلك لأنه يحابى المناطق الحضرية والفئات الاجتماعية الوسطى. وتعد ملامح أداء بعض أقطار آسيا وأمريكا اللاتينية شاهداً على ذلك.

٣ - ٣ : النماذج ذات النمو المعتدل وأثر الفقر المعتدل :

يعتمد نمط التنمية على النمو ذى الكثافة الرأسمالية، وكنتيجة فإن الدخول الإضافية تميل إلى أن تصبح مطلباً شرعياً لمن هم داخل القطاع الحديث أكثر مما هو لدى المناطق الريفية وفقراء الحضر . وكذلك فإنه فى العديد من هذه الأقطار فإن ما يناهز الثلث من السكان يعتبرون دون خط الفقر المطلق Absolute poverty line، وسوء التغذية والفقر متركزان فى المناطق الريفية. ومع أن الانفاق العام على الخدمات الأساسية يميل إلى أن يكون عالياً جداً فإن الأداء فى حقل التعليم فى بعض الأحيان يكون فقيراً، ولم يقدم نظام الضرائب فى الغالب شيئًا يذكر يفيد الفئات الوسطى ولذلك فإنه لا يساهم بفاعلية فى توفير الحاجات الأساسية للفقراء.

وعلى العكس من البلدان الفقيرة جداً، فإن تحسن الأداء يمكن أن ينجز بواسطة إعادة توزيع الموارد لأولئك الذين لا يملكون إمكانية الوصول إليها. وفى معظم الأحيان تمتلك هذه الأقطار هامشًا كافيًا من الموارد وتوجه تلك الموارد فى الحضر نحو الاستهلاك الترفى، وشبه الترفى.

ومن أجل جعل ذلك ممكنًا ومن دون إحداث تقليص رئيسى فى الاستثمارات فإن المرء يستطيع أن يتوقع عقبات سياسية فى وجه إعادة التوزيع تلك. حيث سيكون هناك مقاومة قوية فى وجه تقليص الإنفاق الخاص من أجل بناء الخدمات العامة. بالإضافة إلى أن توزيع الخدمات العامة يعد غير متساوى بالكامل، ولذلك فإن بناء قطاع عام تحقيقا لذلك قد لا يكون له أثر كبير على إشباع الحاجات الأساسية للفقراء.

إن القيود السياسية تلك تبرز من داخل المصالح القائمة وهى التى تشكل مانعًا أمام توفير تحسينات أساسية فى الحاجات الأساسية. وفى النهاية فإن تحليل أداء الأقطار يشير إلى وجود محددين رئيسين للإنجازات فى إشباع الحاجات الأساسية.

الأول: نمط النموتوزيع الدخل:

إن نمط النمو كثيف العمل Labor-intensive والذى يتسم بالمساوة النسبية Egalitarian يزود الفقراء بالقوة الشرائية وهو ما يضمن تغذية كافية بالإضافة إلى الأساسيات الأخرى.

الثانى: يتمثل بطبيعة التدخلات الحكومية عبر مستوى الخدمات والدعم المقدم، وتوزيعها. فعلى المستوى النظرى فإن التدخلات الحكومية يمكن أن توازن عدم المساواة الابتدائى الذى سببته عملية التنمية الاقتصادية.

ولكن المحدودية السياسية لعملية التدخل، تجعل العنصر الأكثر أساسية فى عملية التلبية الناجحة للحاجات الأساسية يتمثل فى زيادة دخول الفقراء وبصورة عامة، فإنه يبدو أنه ليس هناك ارتباط منظم بين النمو الاقتصادى للقطر وبين أدائه فى إشباع الحاجات الأساسية وذلك فى المدى القصير (راجع، الزيدان، ١٩٩٥، الفصل الرابع) لقد امتلكت بعض الأقطار مثل جمهورية كوريا وجمهورية الصين كلا من الأداء الجيد والنمو السريع بينما أقطار أخرى مثل كوبا وسيريلانكا كان لها مستوى جيد فى تلبية الحاجات الأساسية ولكن مستوى أدائها كان دون المتوسط فيما يتعلق بمعدلات النمو. كما أن من بين أفضل المؤدين فى ميدان إشباع الحاجات الأساسية كانت معدلات الاستثمار فيها فوق المتوسط، وذلك فى الأقطار ذات الدخل المتوسط

(جمهورية كوريا، الفلبين، وتايوان). بينما دول أخرى كانت معدلاتها فى الاستثمار دون المتوسط مثل (كولمبيا ، كوبا، جامايكا، باراغواى، سيرى لانكا). إن تحسن الأداء فى ميدان إشباع الحاجات الأساسية يعمل على زيادة إنتاجية قوة العمل، وهو ما يقود إلى زيادة معدل النمو الاقتصادى فى المدى المتوسط والبعيد.

وبالمقابل فإن معدل النمو الأعلى يتوقع أن يحسن أداء إشباع الحاجات الأساسية وذلك عبر الآثار على دخل الفرد غير أن الأمر يعتمد بأكثر من ذلك على «الملامح الأساسية» لعملية التنمية الاقتصادية موضع البحث.

٤ - الهيكل الاقتصادى الكلى Macro-Economic Framework :

إن دراسة تجارب الدول النامية تقدم نظرة داخلية عميقة إلى المتطلبات الاقتصادية الكلية Macroeconomics لإنجاز برنامج ناجح فى إشباع الحاجات الأساسية للأنماط المختلفة من الدول.

ذلك أن هناك حاجة إلى الهيكل الاقتصادى الكلى Macroeconomic Frame work لغرض تقديم ما يعد الخط المرشد والشامل فى التخطيط وفى التدخل الحكومى فى ثلاثة ميادين من ميادين الاقتصاد الكلى الأساسية، ألا وهى ميدن الإنتاج وميدان التنظيم (السوق) وميدان الدخل. ذلك أن التقدم فيها يؤثر على عملية إشباع الحاجات الأساسية بصورة حاسمة.

١ - هيكل الإنتاج : وهو ما يبين كيف أن تخصيص الموارد الإنتاجية بين قطاعات الحاجات الأساسية، وقطاع استهلاك الحاجات غير الأساسية، وقطاع الاستثمار على سبيل المثال، له تأثير ملموس على عملية إشباع الحاجات الأساسية.

٢ - هيكل السوق : يمكن الاستمرار بهذه الأنشطة الانتاجية والمشار إليها بأشكال تنظيمية مختلفة، فعلى سبيل المثال، قطاع السوق، القطاع الحكومى، القطاع العائلى، أو القطاعات الثلاثة مجتمعة (الزيدان، ١٩٩٥، ٤٣) ان القطاع العائلى، يمارس دوراً حاسماً بصورة خاصة فى نطاق إنتاج سلع الحاجات الأساسية (التغذية،

الصحة، التعليم) وفى استخدام هذه السلع. كذلك فإن استخدام الأسر لسلع الحاجات الأساسية يؤثر فى فاعليتها فى تحسين شروط الحياة. وللقطاع العام أهمية خاصة فى عملية إشباع الحاجات الأساسية طالما أنه يعمل على تقديم معظم الخدمات التعليمية والصحية . كما أنه يتدخل بصورة نشطة فى القطاعات الأخرى.

أن كلاً من جوانب الإنتاج والتنظيم تتعلق بجانب العرض من عملية إشباع الحاجات الأساسية.

٣ – هيكل الدخل : يتطلب التخطيط لتلبية الحاجات الأساسية ضمان الدخول كذلك وتوزيعها بين أفراد المجتمع. ذلك أن مستوى الدخل يحدد القوة الشرائية للأسرة ومن ثم يعمل على تحديد طلبها على سلع وخدمات الحاجة الأساسية (الزيدان، ١٩٩٥، ٤٧).

الخاتمـــة :

أن كلاً من الهياكل الثلاثة المشار إليها يجب أن يكون متسقا داخليا ذلك أن التخطيط الناجح لإشباع الحاجات الأساسية، يتطلب عملاً ناجحًا فى كل منها، فى نفس الوقت الذى يؤدى فيه انعدام الكفاءة فى أى منها إلى سلب الفعالية الكلية لاستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية المطلوبة. كذلك فإنه ينظر إلى النواقص التنظيمية على أنها الأكثر أهمية فى بعض الأقطار. أن ممارسات الأسر الفقيرة فيما يتعلق بالصحة والعناية بها، تعد العامل الرئيسى وراء استمرار ظروف حياتية غير مقبولة. ففى أندونسيا وفى أقطار أفريقية أخرى (موزامبيق، السودان، أثيوبيا، على سبيل المثال) يعد النقص فى توفير الخدمات من قبل القطاع العام أمراً معروفًا فى هذه الأقطار . وفى مصر فإن الفشل فى ضمان دخول كافية يعد حقيقة ملموسة بين كل المؤدين الضعفاء، بالإضافة إلى البرازيل وأندونسيا. وبالمقابل فإن نماذج النجاح تبين أن الميادين الثلاثة المشار إليه للهيكل الاقتصادى الكلى كانت قد تطورت بصورة فعالة وأنها تعمل باتساق وتعاون. غير أن العامل الرئيسى الذى ساهم فى النجاح يختلف من قطر إلى قطر. ففى جمهورية كوريا وفى تايوان تمثل العامل الحاسم فى النمو السريع للدخول والذى جرى توزيعه بصورة واسعة، وفى كوبا تمثل ذلك العامل

فى الإنتاج المخطط وفى سيرى لانكا كان الأثر المشترك لكل من التنظيم الملائم والكفء فى الأداء الجيد للأسر فى ميدان الصحة والرعاية الصحية، كما أن القطاع العام كان ناجحًا فى الصحة والتعليم وفى المحافظة على دخول حقيقية كافية لمعظم السكان.

أن أهم نتيجة فى تقصى تجربة الدول النامية هى التنوع الواسع جداً للتجربة. كذلك فإن الأنظمة السياسية والاقتصادية فيما بين الأقطار الناجحة تختلف كثيراً. فالاطار الاقتصادى الكلى يقدم منهجًا متماسكًا فى تصنيف أداء القطر فى تحليل الفروقات. بينما يبقى التطوير الأكبر لمثل هذا الأسلوب وللتطبيق التفصيلى على الأقطار المعنية حقيقة مطلوبة.

أن عقلانية أسلوب الحاجات الأساسية تكمن فى أن توفير الاحتياطى المباشر من الصحة، التعليم، الغذاء، السكن، خدمات الصرف الصحى، شبكة المياه النقية (سلع وخدمات الحاجات الأساسية) كلها تعمل على التخلص من الفقر بسرعة أكبر مما تتيحه الاستراتيجيات البديلة التى تحاول تسريع النمو أو تعتمد على الاتكاء على زيادة الدخول ورفع إنتاجية الفقراء، ذلك لأن تلك الاستراتيجيات قد فشلت فى معظم الأحوال من إفادة الفئات المعنية. حيث كانت دخول الفقراء وإنتاجيتهم تعتمد فى المقام الأول على توفر الاحتياط المباشر من الصحة والخدمات التعليمية، بالإضافة إلى أن زيادة دخول الفقراء، تأخذ وقتًا طويلاً حتى تتمكن من توفير الحاجات الأساسية إلى جانب أنه فى معظم الأحوال لا ينفق الفقراء دخولهم بصورة عقلانية . كذلك فإن خدمات معينة لا يمكن أن تتوفر إلا بصورة عامة مثل شبكة المياه النقية وشبكة الصرف الصحى Sanitation كما أنه من الأمور الصعبة بحق مساعدة الفقراء بطريقة موحدة فى ظل عدم توافر الاحتياط المباشر من الحاجات الأساسية.